التكرير واستيفاء افراد الرعية كما يقال عليك بالطاعة الافضل فالافضل كأنه قيل خذ
من بعثة عقيبها ونعمة وحينئذ معنى بملاحظة التنزل في افراد هذا في المثال المذكور وفيه بلاغة
للترتيب فيها وتتبعه كأنه قيل جاء زيد وعمرو ونعمة اقوى واعلى رتبة من جاء الرجل وورود الفاء للتفاوت
بين المعطوفات في المرتبة حتى لا وترتيبا كما ذكره العلامة في سورة والصافات وان كان ثم اولى
واشهر في ذا الموضع ولا يخفى الحمل على الترتيب انسب هنا معنا وان ملاحظة الاختصاص في الثاني
حينئذ اولى ولا يلزم منه الاتحاد بين المعطوفين بل تخيلهما قوة وضعفا وقيل الفاء جواب شرط
محذوف وتقدير الكلام ومهما يكن من شيء جاء زيد ثم حذف الشرط مع اداته اعتمادا على قرينة
المقام ودلالة الفاء على ذا المحذوف المعمول عوضا عنه مع كون تقديمه يفيد الامرين اخرين
الاختصاص وصيرورة الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها فصار الكلام هكذا واياي جاء
فاعبدوا ثم كرر الفعل تأكيدا وقصدا الى التفسير فصار هكذا واياي جاء فاعبدوا فاعبدون بحذف
الاول وجوبا للفصل الى جعل الثاني تفسيرا له واخرت الفاء الى المفسر ولم تحذف اذ دلالة
فيه على الفاء مع كونها دالة على الشرط المحذوف وعلى هذا القياس وربك فكبر وثيابك
فطهر والرجز فاهجر وكتابتها لا كون العمل ههنا اقل وقوع بعضهم بان كلمة اما مقدرة
في امثال هذه المقامات ويظهر لك من هذا التحقيق ان ما قيل هذا التقديم ليس للتخصيص
الخ منقول عن الكشاف . انما ان تقديم المعمول قد يكون عوضا عن الشرط مع افادته
الاختصاص وقد لا يفيد ان يكون التقديم مع كونه معينا في افادة اللزوم المقصود من الكلام
ومراعيا لحق الفاء في التوسط وشاغلا للحيز الذي التزم حذفه بغير معينا للاختصاص
اذ لا استحالة في اجتماع الفوائد في شيء واحد وعلى هذا امثاله لكن من التحقيق المذكور
ان ليس التقديم ههنا للتخصيص بل بكثير ذا الوجه المقام لتنبوء عنه ولعل مراده ان هذا
التحقيق كثيرا ما التقديم من ابواب غير التخصيص واذا ان المقام ابيا عنه فلم يحمل على
تلك الفوائد ولا لكن التحقيق في عدم جعل التقديم للتخصيص ويدل على انه اراد
ذا الرد قوله للجمهور حيث لم يقل الجمهور وكان في كلامه بالقراءة انه يعني من كلامه
اختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام وما يرد ما يتوهم من كون اسم الله تعالى اهم منه
دهو

وهو مبني على تعلق ما بسم وبلا بافراد تعلق المعمول ودخول الفاء للدلالة على التكرير وطلب
الدوام كقوله لا اخرت الخطاب واخرت بالخطاب عبارة المفتاح هكذا بالوجه عندي ان يحمل
اقرأ على معنى افعل القراءة واوجدها على ما تقدم من قولهم فلان يعطي ويمنع في احد الوجهين
غير معدى الى المقروء به وان يكون باسم معمول اقرأ الذي بعده ويقول القراءة متعلق بذلك انما
يعقوب بواسطة حرف الفاء بامر يستعان به او يتلبس به حال القراءة ولما يمكن حال
الفكر عن التعلق لها وايكن قطعه على التعلق الثاني يعني كلام المفتاح ان اقرأ اما ان قطع
فيه النظر عن التعلق اعني تعلقه بالمقروء به او عن التعلق الاول اعني تعلقه بالمقروء ولا وفيه
قطع النظر عن المقروء لاختصاص له باقرأ الاول ولا الثاني بل هو فيهما كما هو فيه
افعل القراءة واوجدها اي مع قطع النظر عن التعلق ويقرأ به يدل على الدوام قال
غير معدى الى القراءة به ولم يقل الى المقروء واما قوله معمول اقرأ الذي بعده فبناء على ان الحد
المعمول يطلق على متعلقات الفعل بواسطة الحروف الجارة وكذا الوالتعوقة هذه
تطلق على معنى اعم يتناول التعلق بغير المعمول به وقوله على نحو ما تقدم تشبيه لقطع
النظر عن التعلق بغير المعمول بقطع النظر عن التعلق به وعلى ما قررناه لا استغناء
الكلام واستبان المرام من غير ابتناء على ما زعمه من ان اعني ادخال الفاء فيما
هو معمول بغير واسطة دلالة على التكرير والدوام متمسكا بما ورد من قولهم اخرت
بالخطاب وفي لا اصطلاح تخصيص شيء بشيء . بطريق معهود كأنه اراد به
العطف واخواته الثلاثة اما وحدها واما مع ضمير الفصل وتعريف المسند ايضا وا
نحو قوله لا اختص القيام من زيد وزيد مقصور على القيام فلا يسمى قصرا اصطلاحيا
ويستشير الى ذا الوهم قريب وهو غير حقيقي بل اضافي فهو يطلق الحقيقي على ما يقابل
الاضافي ويقال مثلا الصفة اما حقيقية او اضافية وقد يطلق على ما يقابل المجازي
ويقال هذا معنى حقيقي وذاك معنى مجازي والظاهر ان تخصيص الشيء بالشيء على معنى
انه لا يتجاوز الى غيره اصلا انما يسمى قصرا حقيقيا لانه حقيقة التخصيص المنافية
للاشتراك ولعل الريب هذا المعنى عند اطلاق التخصيص وما في معناه واما

Copyright © King Saud University